ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

The Commercial Sector in Tunisia during the Years of World War II 1939-1945

Prof. Dr. Mohammed Yehiya Ahmed

College of Arts- University of Anbar

Hammadi Salman Hammadi

College of Arts- University of Anbar

* *Corresponding author: E-mail* :
Dr.mohammed.y57@gmail.com
07829032626

***Keywords*:**
Tunisia
Trade
World War II
Northern Africa
Western Arab

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 18 July. 2022
Accepted 22 Aug 2022
Available online 29 Nov 2022
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©2022 COLLEGE OF Education for Human Sciences, TIKRIT UNIVERSITY. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

Tunisia is one of the fronts that witnessed the Second World War because of the French control over it since 1881, and after the fall of the French government and the advent of the Vichy government, the Tunisian territories became a target for the Allied forces.

© 2022 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.29.11.2.2022.11

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

القطاع التجاري في تونس خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩– ١٩٤٥

أ.د. محمد يحيى احمد/ كلية الاداب– جامعة الانبار

م.م. حمادي سلمان حمادي/ كلية الاداب– جامعة الانبار

الخلاصة:

تعد تونس احدى الجبهات التي شهدتها الحرب العالمية الثانية بسبب السيطرة الفرنسية عليها منذ عام

١٨٨١ وبعد سقوط الحكومة الفرنسية ومجيئ حكومة فيشي اصبحت الاراضي التونسية هدفاً لقوات الحلفاء فشهدت اراضيها عدداً من المعارك مما اثر على اوضاعها ولاسيما الوضع الاقتصادي الذي نحن في صدد البحث فيه.

الكلمات المفتاحية: تونس، التجارة، الحرب العالمية الثانية، شمال افريقيا، المغرب العربي

يقسم هذا القطاع التجاري في تونس على قسمين

١- التجارة الداخلية

كان للأوضاع الناجمة عن الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥) مضاعفات إيجابية على مبيعات منتوجات الصناعات الحرفية التونسية, اذ فسح توقف الواردات الأوربية, بسبب ظروف الحرب, المجال امام المنتوجات المحلية التي غزت الأسواق وانتعشت تبعاً في تلك القطعات الإنتاجية والتجارية الأهلية[١]. وكان التجار الصغار ومتوسطيهم, قد عادت عليهم تلك الحرب بالنفع, من خلال توافدهم على البلاد التونسية في المدة منذ بداية تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٢ ما يقرب من ٢٥٠,٠٠٠ جندي ألماني وإيطالي وأكثر من نصف مليون جندي من القوات الحليفة (بريطانيا, الولايات الامريكية, استراليا, فنلندا, بولونيا, الهند ...), وأقامت تلك الجيوش سنوات طويلة تواصل في بعض الحالات حتى ١٩٤٦, وقد نشط تواجد تلك الجيوش التجارة الداخلية[٢]. ويمكن أنّ نستدل على ذلك أنّ أسعار تمور الجريد ونفزاوة شهدت هبوطاً حاداً في أثناء سنوات ١٩٤٠- ١٩٤٢ بسبب تراجع الطلب الداخلي والخارجي, وعدم وجود وسائل نقل ضرورية لإيصال التمور إلى ألمستهلكين وموانئ التصدير, وقلة العمال لجني المحاصيل, ونظراً لهذه الصعوبات بقيت أغلب التمور بأشجارها. وأن السماح بدخول آلاف من قوات المحور إلى منطقة نفزاوة, في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٢ قادمين من طرابلس, انقاذ محاصيل التمور من التلف, ففي ظرف أسابيع معدودة جُمعت التمور وبيعت بأسعار متفاوتة نظراً لإقبال الجنود على استهلاكها, كما شهدت أسعار المواد الغذائية والغلال التطور ذاته, وبلغت أسعار التمور في بداية شهر كانون الأول/ أكتوبر ١٩٤٢ مستويات قياسية[٣]. وهنا نسجل بأنّه ما أنّ وضعت الحرب أوزارها حتى أخذت البضائع الفرنسية تطغى من جديد على الأسواق التونسية, وعاد الصناعيون والتجار الفرنسيون من جبهات القتال, وعادت فرنسا لتطبق من جديد على مستعمراتها بهدف استرداد الخسائر الكبيرة التي تكبدتها في أثناء الحرب، وذلك عن طريق تكثيف استغلال هذه المستعمرات[٤].

تمثل التبوغ منتجاً احتكارياً حققت المالية العامة من جراءه إيرادات كبيرة, وأنّ مرسوم عام ١٩٤١ حدد المساحات المخصصة لزراعة التبغ لعام ١٩٤٢, وأن اجمالي المساحة المقدرة هي ٥٣٠ هكتار (مقابل

٥٦٠ هكتار في ١٩٤١), وأنّ إدارة الاحتكار لها الحق في التصرف بكل المنتج باستخدامه في متطلبات هذه الصناعة المزدهرة, واصنافه إلى الأسعار المحددة, ووافقت الدولة على سلفة مقدارها ٢٠٠ فرنك لكل قنطار من التبغ ذي الصنف الأول المختار, وينبغي القول إنّ سعر السجائر لم يتوقف عن الارتفاع من جرّاء ظروف الحرب وامكانيات التصدير, إذ وجدت المنافذ التسويقية المشجعة لزراعة التبوغ, ويلاحظ هنا أن سعر علبة السجائر من ٢٠ سيجارة فاخرة جداً, قد تضاعف تقريباً ثلاث مرات, وتجاوز بالتتابع من ٢,٤٥ فرنك في عام ١٩٤٠ إلى ٢,٩٠ فرنك في عام ١٩٤١ وفي عام ١٩٤٢ وصل لـ ٥ فرنك ومن ثم وصل إلى ٨,٧٥ فرنك في عام ١٩٤٣[٥].

كان لعدم استلام أغلب التجار المحليين للسجلات التجارية التي تُمكن الإدارة من ضبط قيمة المبادلات الحقيقية لقطاع التجارة, وهو ما سبب غياب المعطيات المرقمة, وكان يشتغل في ذلك القطاع أكثر من ٣٧,٠٠٠ تاجر خاضع لأداء الباتيندة [٦](les patentes) وآلاف من التجار الوقتيين والباعة المتجولين[٧], ولا تخضع المبادلات التجارية كذلك بعديد الأسواق المحلية والأسبوعية إلى التبادل النقدي بل كان اللجوء إلى مقايضة البضائع بعضها بالبعض الآخر أمراً عادياً, فضلاً عن تفاوت اهتمام الإدارات المحلية بتوثيق هذا الجانب من النشاط الإقتصادي.

شهدت حركة التجارة في تلك المدة نشاطاً واسعاً, الا أنّ الأوضاع كانت متردية بسبب ارتفاع الأسعار بشكل كبير, ولا سيما في أسعار المواد الأساسية, وهذا ما أشار إليه التقرير المرفوع من قايد الكاف إلى مدير الإدارة العامة والبلدية, وذكر فيه: "**أن الحركة التجارية تشهد صعوداً, لكن اسعار المواد المعيشية مرتفعة جداً, ويعيش العمال خاصة ظروفاً صعبة ولا يصلون حتى إلى تحقيق الحاجيات الأساسية لعائلاتهم...**"[٨]. كما توالت التقارير التي توضح تذبذب وتراجع المبادلات التجارية التي شهدتها الأسواق الداخلية في تونس, ومن هذه ما جاء في تقرير مراقب قابس الذي أشار فيه إلى تراجع قيمة المبادلات التجارية بأسواق دائرة قابس, إذ سجل تراجعاً بقيمة ٨٥٩,٠٠٠ فرنك في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٤ مقارنة بالشهر الذي سبقه, وكان سبب ذلك الاحتياج المطلق للسكان[٩].

وقد تضافرت جملة من العوامل حولت حياة أغلب صغار الحرفيين والتجار ومتوسطيهم إلى تدهور أوضاعهم هي[١٠]:

١- ارتفاع أسعار مواد الإعاشة, إذ تفيد الأرقام الرسمية التي تعد أقل من الواقع, أن مؤشر أسعار التفصيل أرتفع في البلاد من ١٠٠ سنة ١٩٣٨ إلى ١٦٧ عام ١٩٤٢, و قد أصبح عدد لا يستهان به من صغار التجار والحرفيين غير قادرين على تحقيق المستوى الأدنى من المعيشة إلا بصعوبة بالغة.

٢- نقص المواد الأولية التي يحتاجها الحرفيون في عملهم مثل القطن والحرير ...إلخ, وكانت الإدارة الفرنسية تستورد هذه البضائع بكميات محدودة جداً, وتتولى تقسيطها على الحرفيين, وما يتخلل هذه العملية من حيف عن طريق شيخ المدينة ومجالس العرف, كما وقد ادى الى انتشار السوق السوداء بصفة مهولة.

٣- كساد نشاط النساجين نتيجة إغراق السوق التونسية بفواضل الملابس العسكرية الزهيدة الثمن.

٤- زيادات كبيرة في تأجير المحلات التجارية وفي النقل والكهرباء.

٥- عدم تمثيل الحرفيين والتجار في بعض اللجان الحكومية, مثل لجان التسعير ولجان التوريد والتصدير.

٦- تكاثر المغازات العصرية الكبيرة, وهو ما كان يشكل تهديداً كبيراً لصغار التجار.

٧- التشريع الذي طالب الحرفيون والتجار بتطبيقه؛ وذلك بتمتع عمالهم بالمنافع التي أقرها هذا التشريع, مثل الحد الأدنى للأجر والعطل الخالصة الأجر, والتعويضات عن المرض وحوادث الشغل.

٨- الانحدار الشديد للظروف المعيشية لصغار الفلاحين, وهم أهم زبائن صغار التجار والحرفيين.

كذلك سلطت الحكومة على التجار والحرفيين ضرائب وجبايات متنوعة أهمها ضريبة رخصة التجارة "**الباتيندة**", كما أعطى القانون لمدير المال الحق في ضبط أقسام الباتيندة على وفق مداخيل التجار, وأخذت إدارة المال ترفع تدريجياً في أداء الباتيندة منذ الحرب العالمية الثانية, بل فرضت ضريبة مضاعفة على أداء الباتيندة بنسبة (٣٠%) بين عام ١٩٤٣ وعام ١٩٤٥؛ وذلك لتغطية النقص الحاصل في مداخيل الدولة جراء معارك الحرب ومضاعفاتها[١١], وقد بلغ عدد صغار التجار والصناع الصغار الذين دفعوا أداء ضريبة الباتيندة عام ١٩٤٤ ما يقارب من ٤٦,٩٠٠ في حين سنة ١٩٤٥ بلغ العدد ٤٥,١٠٠ تاجر[١٢]. وفي الوقت نفسه ظهرت هناك ضرائب أخرى مثل الضرائب البلدية, والضريبة التعويضية على النقل[١٣], الضريبة على المعاملات[١٤], الضمان المادي الذي يدفعه الحرفيون عند التصدير[١٥]. ويوضح الجدول الآتي قانون ضريبة المهنة بحسب سنوات فرضها لكل مدينة وعدد الأشخاص الخاضعين للضريبة:

جدول رقم (١) الدخل الخاضع للضريبة (١٩٣٩- ١٩٤٥), قانون ضريبة المهنة[١٦].

ع: عدد الاشخاص الخاضعين للضريبة – م: مبلغ متوسط الربح (بألاف الفرنكات)

المدن	1939		1940		1941		1942		1943		1944		1945	
	ع	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع	م
باجة	794	3718	587	2562	643	2822	859	3428	694	2394	731	4763	819	5863
بنزرت	213	31592	2435	30685	2754	19561	2503	20305	204	12286	2682	21186	2852	33381
طبرق	187	876	201	820	181	1168	243	166	216	1867	247	3186	280	4206
سوق الاربعاء	727	2124	851	2479	929	2499	899	2441	731	1726	949	3892	989	5466
تونس	11087	258105	13662	32927	14715	256777	16339	336262	16393	349908	17007	346195	1704	512238
زغوان	257	883	280	876	350	105	356	976	296	938	310	183	359	2658
قرمبالة	1661	3636	1678	3043	192	3596	2356	4699	2192	4253	281	11927	2479	14597
مجاز الباب	220	770	294	861	329	879	—	—	246	251	261	683	343	1219
تبرسق	246	558	244	614	276	962	337	1037	259	1134	383	1499	376	2125
الكاف	965	49668	1091	2826	969	2286	1381	4041	1363	6114	1292	3974	122	4353
مكثر	394	785	458	938	453	906	492	1032	365	765	404	1663	437	2287
المهدية	404	1784	526	674	573	1871	835	1229	857	205	1049	334	992	7987
سوسة	1414	16411	1985	20151	2253	18367	4042	26242	2496	7607	4274	21612	3299	40846
القيروان	456	1335	625	1715	715	2169	698	2051	783	2375	987	4009	114	5801
القصرين	385	992	497	1415	691	146	285	378	374	662	629	1037	564	3118
صفاقس	3459	17599	4349	19253	4721	26453	5321	23903	5117	21547	5745	1942	5328	37409
قفصة	1123	2158	1003	3433	1221	2347	122	4347	1014	1926	1109	2073	862	2054
توزر	559	608	477	604	436	730	428	1486	679	1104	702	2342	668	3615
جربة	447	987	567	127	1128	2481	666	1989	901	1937	1198	2346	1087	2769
قابس وتريتوري من الجنوب	1477	3896	2074	695	2251	5615	2159	5109	3279	10216	4108	13336	3986	19211
المجموع	26475	398485	33884	126698	35780	351740	40321	441121	38459	429215	44348	448182	27660	711203

معلومات مقدمة من الإدارة المالية (دائرة ضرائب الأشخاص والعائدات)

وفرت الحرب العالمية الثانية للإدارة الفرنسية ظروفاً ملائمة, إذ كانت تتهيأ لفرض رقابة إدارية على العمليات التجارية, إذ مكنتها من تطبيق نظام أكثر صرامة في مجال مقاومة المخالفات التجارية وتنظيم تزويد السوق, وأصدرت أمر ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٣ المتعلق بنظام "**الفاتورة**" ومسك دفاتر الحسابات في تجارة الجملة[١٧]. ويمكن معرفة الحسابات المالية النهائية التي كانت تمول ميزانية الدولة من الضرائب بحسب الجدول الآتي:

جدول رقم (٢) التغطيات الميزانية المنفذة للسنوات ١٩٣٨ و ١٩٤٥ وتقدر الإيرادات (بملايين الفرنكات)[١٨].

تحديد الإيرادات	إيرادات متحققة أثناء العمل	
	1938	1945
1- ضرائب مباشرة		
المساهمة الشخصية في الدولة	18,1	89,6
ضرائب على العلاج والرواتب	2,4	22,0
ضرائب مهنة	23,1	100,8
ضرائب على رؤوس الأموال المتحركة	15,0	39,7
مكوس على الاثراء	—	0,2
قانون اشجار الزيتون	5,8	26,0
قانون النخيل	1,6	2,6
قانون أشجار الفاكهة	0,8	17,5
ضرائب على الماشية	7,7	34,0
ضرائب أخرى مباشرة	0,4	6,8
مجموع الفصل الأول	74,9	339,2
2- ضرائب غير مباشرة		
قوانين تداول على الخمور	6,0	23,8
قوانين الاستهلاك على الكحول	18,8	105,3
قوانين الاستهلاك على العطور ومنتجات التجميل	1,8	21,3
قوانين الاستهلاك على البقالة	35,1	3,7
قوانين الضمان على المواد بلاتين وذهب وفضة	1,6	21,1
قوانين على الأنابيب والإطارات	5,6	2,8
قوانين الاستهلاك على الوقود	43,3	39,9
مكوس على الشاحنات	10,0	20,1
ضرائب على اسعار النقل	29,6	158,1
الضرائب الجمركية الضرائب على الواردات	39,5	115,9
قوانين الجمارك	65,8	167,0
الضرائب الجمركية ضريبة التصدير	13,2	38,6
قوانين	38,7	265,4
قوانين الطوابع	16,0	45,9
قوانين على التبادل	35,8	180,6
رسوم التسجيل الأخرى	21,1	48,1
ضرائب غير مباشرة أخرى	9,8	17,1
مجموع الفصل الثاني	391,7	1.274,7

لقد حاولت الإدارة الفرنسية ضبط الاسعار عن طريق اصدار جملة من التشريعات المطبقة في تونس, قامت بنقل القوانين الفرنسية ليهدف مشروعها إلى حماية ضمان المستهلك بالطرق الإدارية وترشيد النشاط التجاري. فبعد إصدار أمر ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٣٦ الذي بعث "**لجان الأسعار العادية**" في كل مراقبة مدنية لضبط أسعار مواد الاستهلاك الرئيسة, تشرف عليها "**لجنة المراقبة**" في تونس, فقد دعمت الإدارة إجراءات المراقبة في مدة الحرب العالمية الثانية بإصدار الأمرين ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٩ و ٦

آذار/ مارس ١٩٤١ المتعلقين بطرق ضبط أسعار المواد الضرورية والمواد المقسطة وتحديد وسائل مراقبتها, ولم يقع التخفيف من إجراءات ضبط الأسعار إلا بعد انتهاء الحرب[١٩]. كما أصدرت الإدارة قانون في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٣ والذي نص على تكليف أعوان مصلحة الأسعار والمراقبة الإقتصادية, وضباط الشرطة العدلية, وأعوان إدارة الضرائب, وأعوان التموين, وأمناء المعاش, وأعضاء رابطة مكافحة غلاء المعيشة بمعاينة المخالفات في الأسعار وتحرير محاضر في الغرض, ومتابعة الدكاكين والمخازن والمستودعات, وأماكن الإنتاج, وكانت تُسلط على المخالفين في الأسعار عقوبات إدارية وجنائية[٢٠].

٢- التجارة الخارجية

وتعمقت أزمة هذا القطاع في أثناء الحرب العالمية الثانية, فقد تقهقر الحجم الإجمالي للتجارة الخارجية, والذي كان يبلغ ٤,٠٠٠,٠٠٠ طن قبل الحرب إلى ١,٨٥٠,٠٠٠ طن لسنتي ١٩٤٠- ١٩٤٢, ثم إلى ٣٠٠,٠٠٠ طن لسنتي ١٩٤٣- ١٩٤٤, وعلى الرغم من أن الواردات عادت سنة ١٩٤٥ إلى مستوى ما قبل الحرب فإنّ الصادرات لم تبلغ ٦٥% مما كانت عليه قبل الحرب[٢١], ولقد عرفت التجارة الخارجية في سنوات الحرب بعض التغيرات تبعاً لتوقف المبادلات التي لم تستأنف إلا بداية من سنة ١٩٤٥[٢٢].

كان هناك عدد كبير من المنتجات التي يجري تداولها في الاسواق, مما دفع إلى تجميعها في بيانات مبسطة؛ ونتيجة لذلك وضعت إدارة الاحصائيات التونسية تسميات ضِمت ٩٠ عنوان أو اسم للاستيراد و٦٩ عنوان للتصدير, وشملت الواردات: السلع الأساسية للاقتصاد التونسي مثل الفحم, والبنزين, والأقمشة ...الخ, أما الصادرات, ولا سيما المنتجات التونسية مثل زيت الزيتون, الاسفنج, والحمضيات, والفسفاط, والملح, والحلفاء ...الخ[٢٣], وقد تصدر منتوج الفسفاط "**المواد المعدنية**" بمقدار ٩٠% من الصادرات والمقدرة حمولتها بالأطنان, وقد جاءت النسب مختلفة في قيمها, إذ لم تمثل المواد المعدنية أكثر من ٤٣% لسنة ١٩٤٦ من الصادرات[٢٤].

شهدت التجارة الخارجية تراجعاً في قيمتها للبلاد التونسية بنسبة ٨٠% في أثناء مدة الحرب العالمية الثانية، وذلك بسبب انهيار قيمة الواردات التونسية, فضلاً عن الانهيار التام في قيمة الصادرات بين سنة ١٩٣٩ و ١٩٤٣, وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (٣) تراجع التجارة الخارجية للبلاد التونسية (القيمة بملايين الفرنكات)[٢٥].

السنـــــــة	الواردات	الصادرات	نسبة التغطية (%)
1939	1483	1266	85
1940	1459	1328	98
1941	1060	1511	142
1942	1471	1603	109
1943	484	98	20

وهنا نسجل مرة أخرى استئناف ظاهرة عجز الميزان التجاري التونسي بداية منذ عام ١٩٤٣ متأثرة بانهيار عملية التصدير (انهارت بـ ١٦ مرة مقارنة بسنة ١٩٤٢)؛ وبذلك سجلت أضعف نسبة تغطية قيمة الصادرات لقيمة الواردات (كما أسلفنا) في ٦٠ سنة من الاستعمار الفرنسي, إذ لم تتجاوز هذه التغطية نسبة ٢٠%, كما قفزت قيمة العجز الخارجي من ٢١٧,٠٠٠,٠٠٠ فرنك سنة ١٩٣٩ إلى ٣٨٦ مليون فرنك سنة ١٩٤٣, ومن الطبيعي أن يؤثر ذلك الوضع السلبي في ميزان المدفوعات لتناقص العائدات المالية, كما أسهم ذلك في تراجع الاستثمار الداخلي والخارجي, إذ إنّ الاستثمار العمومي والخاص قد تعطل في أثناء الحرب العالمية الثانية[٢٦].

أدّت ظروف الحرب العالمية الثانية إنطلاقاً من عام ١٩٣٩، وكذلك نتائجها والنقص الناجم عن الجفاف إلى تدخل الحكومة الفرنسية في التجارة التونسية, إذ أخذت تنظم عمليات البيع والتصدير لزيت الزيتون؛ وذلك بتحديد الأسعار على مستوى البيع بالجملة والتفصيل وضبط الكميات المسموح بتصديرها إلى الأسواق الأجنبية, في محاولة لإيجاد توازن بين الإنتاج والاستهلاك, ويعود تدخل إدارة الحماية في السوق الداخلية وتعويض المبادرة الخاصة إلى عدّة أسباب, فقد عزلت الحرب تونس عن عدد من حرفائها التقليديين ولا سيما إيطاليا, وأعادت إدارة تنظيم السوق الداخلية لضمان تزويد السكان, فحددت أسعار الزيت بهدف استقرارها واتخذت تدابير لتجنب صعوبات التمويل, وأصدرت في سنتي ١٩٣٩ و ١٩٤٠, قوانين مختلفة نصت على فرض التقسيط ومراقبة جمع الإنتاج وترويجه وبيعه, وأصبح الإعلان عن مخزونات الزيت لدى الأفراد والمجموعات أمراً إجباريا[٢٧]، وأن الأمر العلي المؤرخ في ٥ آب/ أغسطس ١٩٤٣ قد وقع تجارة تونس الخارجية تحت تصرف ديوان التجارة الخارجية, فأصبح التسيير الإداري احتكاراً بدون مراقبة, ويتصرف في الصادرات والواردات حتى بلغ إلى سيطرة إقتصادية لا مبرر لها, ولا سيما وقد ابعدت الصادرات عن الأسواق الطبيعية التي كانت بها, ومنعت البلاد من استيراد المواد التي تحتاجها, وبالأحرى حالت دون تونس وعقد أي اتفاق مقام على أساس الانتفاع المتبادل مع دول أخرى[٢٨]. ونشير بالجدول الآتي إلى كمية إنتاج وتصدير الزيت التونسي:

جدول رقم (٤) كمية الإنتاج والصادرات من زيت الزيتون التونسي (آلاف الأطنان)[٢٩].

السنوات	الإنتاج	الصادرات
1939 - 1938	25	13.922
1940 - 1939	73.64	23,635
1941 - 1940	15.859	7.343
1942 - 1941	24.342	611
1943 - 1942	34.113	1.765
1944 - 1943	41.847	11.833
1945 - 1944	58.977	27.649

سجلت البلاد التونسية في أثناء موسم الاعوام ١٩٣٩– ١٩٤٠ محاصيل جيدة, غير أنّه بسبب اندلاع الحرب توقفت صادرات الزيت إلى إيطاليا وبلدان أخرى, وعملت سلطات الحماية على تحقيق الاكتفاء الذاتي لضمان تزويد السوق الداخلية والإسهام في تزويد السوق الفرنسية. كما حالت المعارك دون قيام التجار بتصدير الزيت إلى الخارج, وأصبحت الحكومة هي المخولة بذلك في ظروف الحرب, لتحديد شروط التصدير وكميات الزيت المسموح تصديرها, وقد سمحت تلك السياسة الموجهة من لدن الإدارة الإستعمارية بتكوين مخزون احتياطي, واتاحت تصدير ٣٨,٠٠٠ طن من زيت الزيتون إلى فرنسا والاتحاد الفرنسي سنتي ١٩٤٤– ١٩٤٥[٣٠].

أدّت نتائج الحرب العالمية الثانية إلى التأثير في الواقع الإقتصادي للبلاد التونسية بشكل جلي, وقد ظهر ذلك من بداية تراجع الهيمنة الفرنسية على المبادلات التجارية التونسية لفائدة أطراف أخرى سواء من الدول العربية, أو من بين دول الحلفاء ومن بينها الولايات المتحدة, ولأنّه لم تشهد هذه المبادلات تطوراً في تركيبتها, إذ ظلت تونس بلداً مصدراً للمواد الفلاحية والمنجمية ولا سيما الفسفاط[٣١]. وأنّ فتح الحدود مع ليبيا وصعوبات اتخاذ الطريق البحري أتاح ذلك لتونس وعلى نحوٍ استثنائي إبرام عدد من الاتفاقيات التجارية مع إيطاليا بخصوص المنتجات الأولية الأساسية وأن اتفاقية ٢٤ حزيران/ يونيو ١٩٤١ الموقعة بين فرنسا وإيطاليا وطبقاً لمحضر الـ ١٧ شباط/ فبراير من السنة نفسها, والذي نصَّ على تجهيز تونس لليبيا بـ ١١٠,٠٠٠ هكتولتر من النبيذ, كما أبرم اتفاقاً آخر في ٣ تموز/ يوليو ١٩٤١, اشترط مقايضة ٣٣٥ طن من زيت الزيتون مقابل ما يساويه من التبوغ المقدرة بـ ٣١٥ طن, وهذا الإنتاج كان يسير إلى طرابلس عن طريق سكة حديدية حتى قابس ومن ثم بالشاحنات إلى ليبيا[٣٢].

كانت تونس تصدر زيت الزيتون إلى مختلف بلدان العالم, ولا سيما إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وليبيا وبريطانيا وفرنسا والجزائر وإسبانيا والبرتغال ومصر والمغرب ومالطا... وكانت الولايات المتحدة قبل سنة ١٩٣٩ المستهلك الرئيس لهذا المنتوج, إذ تتراوح بين ١٠,٠٠٠ و ٢٠,٠٠٠ طن, ثم تأتي فرنسا وبلدان منطقة الفرنك ثم بريطانيا والبلدان الإسكندنافية (السويد والنرويج) وأمريكا الوسطى والجنوبية (البرازيل) ثم تأتي بلدان أخرى تستورد كميات زيت محدودة[٣٣]. غير أنّه لا بد من الملاحظة أنّ الولايات المتحدة أصبحت تتبوأ المرتبة الثالثة في المبادلات التجارية التونسية غداة انطلاق الحرب العالمية الثانية, بالنسبة للواردات بقيمة ٥٢,٠٠٠,٠٠٠ فرنك في العام بين ١٩٣٥ و ١٩٣٩, متقدمة بذلك على بعض البلدان الأوربية مثل بريطانيا وإيطاليا[٣٤]. ومما زاد من حجم التجارة التونسية للولايات المتحدة قيام الأخيرة بوضع قانون منع الاستيراد إلا بموافقة من مجلس التجارة, والذي حدد فيه الدول والمنتوجات المسموح الاستيراد منها وكانت تونس من ضمن الدول المشمولة بالترخيص الأمريكي[٣٥].

تبوأت تونس المرتبة الخامسة من بين البلدان المنتجة لزيت الزيتون والمرتبة الثانية من بين البلدان المصدرة بعد اسبانيا التي صدرت معدل ٨٠,٠٠٠ طن سنوياً في أثناء المدة بين (١٩٢١– ١٩٤٥) في حين صدرت البلاد التونسية معدل ٢٢,٠٠٠ طن سنوياً في أثناء المدة ذاتها[٣٦].

كانت تونس تصدر إلى فرنسا كميات وافرة جداً من المواد اللازمة, مثل الحبوب وزيت الزيتون والفواكه والبقوليات والكروم وركائز المعادن والمواد غير المصنعة, غير أنّ التصدير بقي تابعا ومرهون بتفويض مسبق, إذ كان يخضع للوائح الصارمة ولنظام الحصص التي تقرها السلطات الفرنسية في تونس وغيرها, وكانت مختلف اللجان الرسمية مكلفة بمراقبة وإدارة التخزين الموضوع تحت اليد[٣٧]. ويشير الجدول الآتي إلى إجمالي أصناف المواد والبضائع التي كانت تتم متاجرتها بين تونس وفرنسا والاتحاد الفرنسي وغيرها من الدول:

جدول رقم (٥) إجمالي أصناف البضائع, ونتائج تجارة تونس مع فرنسا والاتحاد الفرنسي والخارج[٣٨].

الدولـــــة	1938									
	استيـــــــــــراد									
	النوعيات بآلاف الأطنان					القيمة بملايين الفرنكات				
	مواد حيوانية	مواد نباتية	مواد معدنية	إنتاج	المجموع	مواد حيوانية	مواد نباتية	مواد معدنية	إنتاج	المجموع
فرنسا	2.1	101.8	62.9	78	24.5	16.2	202.2	67.7	680.5	966.6
دول أخرى	6	63.6	18.3	9.5	97	18.8	70.8	7.4	20.3	117.3
الخارج	3.7	79.8	368	14.4	46.6	29	173	151.9	121.7	475.6
المجموع	11.8	245.2	449.2	101.9	808	64	446	227	822.5	1559.5
النسبة المئوية	1	30	56	13	100	4	29	14	53	100
تصديـــــــــــر										
فرنسا	4.9	313.3	611.7	22.8	952.7	46.3	600.8	100.8	8.7	756.6
دول أخرى	1.5	42.4	6.1	5.5	55.5	4.1	52	3.7	5.9	65.7
الخارج	11.6	164.4	1813.7	78.6	2068.3	31.5	274.2	209.7	15.4	530.8
المجموع	18	520.1	2431.5	106.9	3076.5	81.9	927	314.2	30	1353.1
النسبة المئوية	1	17	79	3	100	6	69	23	2	100

الدولـــــة	1945									
	استيـــــــــــراد									
	النوعيات بالاف الاطنان					القيمة بملايين الفرنكات				
	مواد حيوانية	مواد نباتية	مواد معدنية	إنتاج	المجموع	مواد حيوانية	مواد نباتية	مواد معدنية	إنتاج	المجموع
فرنسا	0.6	23.6	7	21.4	52.6	20.8	257.9	21.1	737.2	1037
دول أخرى						10.6	59.4	6.8	102.1	178.9
الخارج	0.4	233.4	289.6	25	548.4	14.7	1130.5	396	824.6	2365.8
المجموع	1	257	296.6	46.4	601	46.1	1447.8	423.9	1663.9	3581.7
النسبة المئوية	0	43	49	8	100	1	40	12	47	100
تصديـــــــــــر										
فرنسا	1.6	33	193	12.6	240.2	235.1	490.2	175.7	213.2	1114.2
الخارج	0	3.3	527	72.8	603.1	15.7	65	249.5	33.6	363.8
المجموع	1.6	36.3	720	85.4	843.3	250.8	555.2	425.2	246.8	1478
النسبة المئوية	0	4	86	10	100	13	52	22	13	100

يتضح من الجدول اعلاه أنّ قيمة ما تستورده تونس من فرنسا والاتحاد الفرنسي وغيرهم من الدول في عام ١٩٣٩ بلغ ١,٥٦٠,٠٠٠ فرنك, وأنّ هذا الرقم يفوق ما كانت تصدره تونس إلى فرنسا والدول الأخرى والذي بلغ ١,٣٥٣,٠٠٠ فرنك, بمعنى أنّ نسبة العجز كانت تبلغ ١٣,٢%, في حين كانت قيمة الصادرات التونسية في عام ١٩٤٥ إلى فرنسا وغيرها من الدول يبلغ ١,٤٧٨,٠٠٠ فرنك, في حين بلغت قيمة ما تستورده تونس من فرنسا والدول الأخرى ٣,٥٨٢,٠٠٠ فرنك, بمعنى أنّ نسبة العجز بلغت ٤٦,١٨%.

وكانت المنتجات الأساسية المستوردة من وراء البحار تضِم السكر والأكياس الفارغة والعطور والمواد المنزلية والصودا الكاوية وخشب البناء والمياه المعدنية والفحم والطحين والنفط. وينبغي القول إنّ إجمالي الشحنة المخصصة للتصدير قد تشكلت من الفسفاط وبالتالي إنّ صادرات تونس إلى العواصم كانت تتزايد بنسب كبيرة, وأن هذه النسبة تزايدت بالتدريج من ٥٥.٩% في سنة ١٩٣٨ إلى ٦٢.١% في سنة ١٩٣٩ و

٨٤.١%, لتصل إلى ذروتها سنة ١٩٤١ بمقدار ٨٤.٨% وقد وصلت سنة ١٩٤٢ إلى ٨٤.١%, في حين كانت نسبة الاستيرادات من فرنسا التي اتسمت بالركود. وقد بدأت الجزائر تؤدي دوراً متزايدا بالنسبة للمنتجات الجاهزة وهذا بلا شك متأتٍ بسبب الموقع الجغرافي, فضلاً عن تشييد المواصلات ولا سيما السكك الحديدية, إذ تجاوزت الجزائر نسبة ٤,٨% من اجمالي استيرادات تونس في سنة ١٩٣٩ ووصلت إلى ٥,٥% في سنة ١٩٤٠ وإلى ١٢,٤% سنة ١٩٤١ ثم إلى ١٣,٩% في سنة ١٩٤٢[٣٩].

لقد وضع أمر ٥ آب/ أغسطس ١٩٤٣ التجارة الخارجية التونسية تحت تصرف ديوان التجارة الخارجية الفرنسي, وفرض الاتحاد الجمركي على تونس واجبات ومسؤوليات وتبعات من دون أي مقابل, بل إنه كثيراً ما يخول فرنسا لاستثمار الصادرات التونسية لفائدتها[٤٠]. وقد عرفت تونس أدنى قيمة للصادرات منذ انتصاب الحماية الفرنسية في سنة ١٨٨١ وحتى سنة ١٩٤٣, إذ بلغت ٩٣,٠٠٠,٠٠٠ فرنك, بينما بلغت نسبة الواردات ٤٨٤,٠٠٠,٠٠٠ فرنك؛ وذلك لانعزال تونس عن العالم الخارجي بسبب انتقال معارك الحرب إليها[٤١]. وتشير الجداول الآتية إلى كمية التجارة الخارجية بين تونس وبقية البلدان الأخرى وتشمل (الواردات والصادرات).

جدول رقم (٦) موجز حركة التجارة الخارجية في تونس بحسب بلد المنشأ (القيم بملايين الفرنكات)[٤٢].

السنوات	القيم						النسبة المئوية					
	فرنسا	الجزائر	بريطانيا	إيطاليا	بلدان أخرى	المجموع	فرنسا	الجزائر	بريطانيا	إيطاليا	بلدان أخرى	المجموع
	الـــــواردات											
1939	974,4	73,0	52,8	13,1	369,7	1.483,0	67,2	4,8	3,5	0,8	23,7	100
1940	860,2	75,0	56,8	12,0	354,9	1.358,9	63,3	5,5	4,2	0,9	26,1	100
1941	664,2	131,7	7,6	17,1	239,5	1.060,1	62,7	12,4	0,7	1,6	22,6	100
1942	1.020,8	205,2	1,3	10,1	233,6	1.471,0	69,4	13,9	0,1	0,6	16,0	100
1943	11,3	191,8	1,0	1,8	278,1	484,0	2,3	39,6	0,2	0,4	57,5	100
1944	12,0	389,7	96,7	9,6	1.149	1.657,0	0,7	23,5	5,8	0,6	69,4	100
	الصـــــادرات											
1939	786,6	42,8	141,0	95,5	199,9	1.265,8	62,1	3,4	11,1	7,5	15,8	100
1940	930,4	62,1	60,9	205,5	69,5	1.328,4	69,9	4,7	4,6	15,6	5,2	100
1941	1.281,5	102,8	—	61,2	65,9	1.511,4	84,8	6,8	—	4,0	4,4	100
1942	1.348,8	96,8	—	45,6	111,8	1,603,0	84,1	6,1	—	2,9	6,9	100
1943	7,7	75,1	3,9	0,3	10,8	97,8	7,9	76,7	4,0	0,3	11,1	100
1944	39,8	559,1	7,7	7,3	37,1	651,0	6,1	85,9	1,2	1,1	5,7	100

منها ٧٥٩,٩ من الولايات المتحدة الأمريكية (٤٤,٠% من اجمالي الواردات).

ويمكن أنّ نستوضح أكثر عن تجارة تونس مع بقية بلدان العالم بالجدولين الآتيين عن الواردات والصادرات:

جدول رقم (٧) تجارة تونس الخارجية مع مختلف البلدان (الواردات فقط)

القيمة بآلاف الفرنكات للسنوات ١٩٣٨ إلى ١٩٤٣, وبملايين الفرنكات لسنة ١٩٤٤[٤٣].

الدول	1938	1939	1940	1941	1942	1943	1944
فرنسا	966553	974372	8602	664175	1020786	11257	120
الجزائر	63707	73012	74952	13196	205193	191756	3897
أفريقيا الغربية الفرنسية	—	—	441	11908	18858	10729	>>
الهند	—	—	3421	14237	6381	—	>>
مدغشقر	—	—	1151	1986	—	—	>>
المغرب	8136	11211	22168	118988	335	46153	1914
سوريا	742	2245	782	27	400	—	>>
مستعمرات فرنسية أخرى	45331	674	511	503	4028	—	>>
ألمانيا	20829	10823	1056	4296	27345	2315	16
بريطانيا	62902	5277	56835	7642	1293	1034	967
الأرجنتين	5137	3388	214	114	—	—	>>
بلجيكا- لوكسيمرغ	16635	11953	10528	8966	4616	12	6
البرازيل	7857	8741	12825	1042	—	—	32
الصين	1207	13048	10754	1381	8756	52	29
مستعمرات بريطانية	33439	31835	4744	640	25	—	376
المستعمرات الهولندية	14962	1771	10856	443	173	577	—
الدنمارك	6976	3918	2015	1	74	—	>>
مصر	2677	1242	4875	185	—	—	>>
اسبانيا	1282	440	572	36	35	2126	91
الولايات المتحدة الأمريكية	55924	6336	56566	17041	88302	21321	7599
هولندا	20539	228	9201	434	—	—	—
هنكاريا	4918	3263	2241	—	—	—	>>
العراق	426	233	4718	3	340	—	>>
إيطاليا	28238	13118	11995	1713	10112	1788	96
يابان	3686	2824	989	2477	46	11	>>
المكسيك	2054	114	11	2658	—	—	—
النرويج	2099	1614	238	—	210	—	>>
بلاد فارس	11023	5961	87	—	47	—	>>
بولندا	9375	3926	25	—	—	—	>>
رومانيا	5744	68861	89476	20439	715	—	—
سويد	8831	8038	6332	372	1059	187	>>
سويسرا	4877	5562	2611	15836	12594	120	>>
تشيكوسلوفاكيا	6165	1995	41	—	24	—	>>
طرابلس	311	610	6112	3557	689	269	429
تركيا	2875	2625	1169	—	5	—	>>
يوغسلافيا	15192	36846	33557	—	2	—	—
بلدان أخرى	45837	14628	997	11897	25439	2415	998
المجموع	1486486	1330732	453668	926193	1437882	292122	16570

جدول رقم (٨) تجارة تونس الخارجية مع مختلف البلدان (الصادرات فقط)[٤٤].

القيمة بآلاف الفرنكات للسنوات ١٩٣٨– ١٩٤٣, وبملايين الفرنكات لسنة ١٩٤٤

الـــــــدول	1938	1939	1940	1941	1942	1943	1944
فرنسا	756551	786622	930364	1281473	1348803	7705	398
الجزائر	63481	42804	6215	10278	96837	75143	5591
أفريقيا الغربية الفرنسية	—	—	—	929	3243	146	>>
المغرب	1667	112	291	17764	7994	9645	296
مستعمرات فرنسية أخرى	559	2817	877	5	102	—	>>
ألمانيا	33912	1409	—	—	4273	—	—
بريطانيا	153432	140963	60941	—	—	3923	77
الأرجنتين	2946	2325	248	—	—	—	>>
بلجيكا- لوكسمبرغ	15375	19264	1056	553	364	—	—
المستعمرات البريطانية	3717	8464	8099	—	—	—	—
الدنمارك	1342	2498	94	—	—	—	>>
مصر	4965	1288	171	—	—	—	>>
اسبانيا	12132	22756	1176	—	—	—	—
الولايات المتحدة الأمريكية	69825	34764	5638	33	8045	—	14
اليونان	2461	3974	537	—	—	—	>>
هولندا	26247	2305	1226	—	—	—	—
العراق	—	—	—	—	—	—	>>
إيطاليا	141148	95548	205467	61168	45576	273	73
مالطا	6066	24233	4237	—	—	—	—
النرويج	15955	10943	552	—	—	—	>>
بولندا	454	421	—	—	—	—	>>
البرتغال	5746	6604	2231	—	—	—	>>
السويد	1085	2269	78	—	1	—	>>
سويسرا	605	1487	2808	7104	694	—	>>
تشيكوسلوفاكيا	2305	491	—	—	—	—	>>
شرق برقة	21633	7759	24227	25633	41994	889	—
ولاية بوردو	1429	1506	3074	4403	6604	>>	>>
بلدان أخرى	3935	7738	2304	9559	—	54	61
المجموع	1348973	1231364	1261911	1418902	1564530	97778	6510

هكذا لم تتمكن صادرات البلاد التونسية من تغطية الواردات, الأمر الذي يتعذر تفسيره بتزايد حجم الواردات مقارنة مع الصادرات وحسب, بل قد يرجع أيضاً إلى التبادل غير المتكافئ الذي كان يحكم أثمان الصادرات التونسية بوارداتها "**أسعار الموارد الاولية مقابل المنتوجات المصنعة**"(٤٥).

- **الميزان التجاري التونسي**

سجل الميزان التجاري التونسي حدوث ظاهرة استثنائية في بداية الحرب, ألا وهي تسجيل فائض في الميزان التجاري, غير أنّه لا يمكن عدّ تلك ظاهرة صحيحة, بل هو نتاج لتدني قيمة الواردات؛ وذلك بسبب صعوبة الاستيراد والتصدير وتوقف أغلب الموانئ التونسية, بسبب اندلاع الحرب, إذ نسجل هنا بأنّه منذ سنة ١٩٢٠ ما فتئ الميزان التجاري التونسي أنّ اتصف بالعجز إلا في سنتي ١٩٤١ و ١٩٤٢, إذ بذلت تونس في أثنائها جهوداً كبيرةً لتحقيق إكتفائها الذاتي؛ وذلك بسبب توقف العلاقات التجارية مع فرنسا بصفة تكاد تكون تامة[٤٦].

ويبدو أنّ الموازنة العامة للبلاد شهدت نوعاً من العجز, إذ كتب المقيم العام مارسيل بيرطون Marcel Peyrouton في رسالة بعثها إلى الكاتب العام للحكومة التونسية وطالب فيها بأنه يجب على تونس أنّ لا تعول إلا على نفسها, كما طالب بوجوب أنّ تحدد البلاد التونسية من نفقاتها بحساب مداخيلهم الفعلية[٤٧]. وهنا نسجل مرة أخرى استئناف ظاهرة عجز الميزان التجاري التونسي بداية من سنة ١٩٤٣ متأثرة بانهيار عملية التصدير (انهارت بـ ١٦ مرة مقارنة بسنة ١٩٤٢) وبذلك سجلت أضعف نسبة تغطية قيمة الصادرات لقيمة الواردات (كما أسلفنا) في ٦٠ سنة من الاستعمار الفرنسي, إذ لم تتجاوز هذه التغطية نسبة ٢٠%, وقفزت قيمة العجز من ٢١٧ مليون فرنك سنة ١٩٣٩ إلى ٣٨٦ مليون فرنك سنة ١٩٤٣, ومن الطبيعي أنّ يؤثر هذا الوضع السلبي في ميزان المدفوعات لتناقص العائدات المالية, كما أسهم ذلك في تراجع الاستثمار الداخلي والخارجي, إذ إنّ الاستثمار العمومي والخاص قد تعطل في أثناء الحرب العالمية الثانية[٤٨].

إنّ دراسة هيكلة مداخيل الميزانية تشير إلى أنّ أهم ملاحظة, هي الهيمنة المطلقة للأداءات غير المباشرة في تمويل ميزانية الدولة على حساب الموارد الأخرى, ولا سيما الأداءات المباشرة, وتتحمل الأوساط الشعبية هذه الأداءات غير المباشرة وبالتالي تمول الميزانية الإدارية التي كان يسيطر عليها الموظفون الفرنسيون, في حين لا تُوظف هذه الأداءات لصالح الأهالي, ويشير الجدول الآتي إلى مداخيل الميزانية التونسية:

جدول رقم (٩) تطور مداخيل الميزانية (بالمائة)[٤٩].

السنوات	(%)1938	(%)1943
الأداءات المباشرة	10.4	11.8
الأداءات غير المباشرة	71.9	57.7
الجباية	0.5	0.1
إنتاج أراضي الدولة	12.2	18.7
إنتاج مختلف	5	11.7
المجموع	100	100

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز دور الحرب وتأثيرها على تونس, إذ جاء مدمراً وذا وقع كبير على الأهالي؛ وذلك بسبب تخلخل البنى الاقتصادية, وتجلى ذلك من خلال تراجع جميع هياكل الإنتاج والتبادل والاستثمار, وأثار ذلك مخاوف السلطات الفرنسية وحاولت مثل جميع الدول المفلسة مجابهة هذا الوضع وتمويله بزيادة الضرائب ومضاعفة الدين العمومي والتضخم المالي غير المُعلن, وفقدان العملة لقيمتها الحقيقية في نهاية الحرب, إذ تضاعفت الأسعار مثلما بينا سابقا بنسب عالية تتراوح بين ٣٠٠% و ٤٠٠%, في حين ازدادت الأجور بنسب تناهز ١٨٠% و٢٠٠%؛ ولذلك استمر تدهور القدرة الشرائية الحقيقية للأهالي المحليين؛ وذلك باعتراف السلطات الفرنسية نفسها. فضلاً عن أنّ الإدارة الفرنسية لم تعمل على رفع حقيقي في مستوى عيش الطبقة العاملة التونسية أو غيرها؛ وذلك بفعل الزيادة المشطة في الأسعار من جهة والتضخم المالي من جهة أخرى.

إن تحول تونس على الرغم من أنها بلد فلاحي إلى مورد للحبوب والزيوت والتضخم المالي الحاصل وانخفاض قيمة العملة واضطراب التوازنات المالية في البلاد, وتعمق عجز الميزان التجاري وعجز ميزان الدفوعات وتعمق التداين وبداية اضطراب موازنات الدولة (بين المداخيل والمصاريف). وأنّ هذا الوهن الإقتصادي يفسر بدوره تفاقم العجز التجاري (٤٠ مليار فرنك سنوياً) والعجزين التوأمين (عجز ميزان المدفوعات).

\

هوامش البحث

(١) محمود فروة, التجارة والتجار في تونس خلال فترة الحماية الفرنسية ١٨٨١- ١٩٥٦, منشورات كلية العلوم الانسانية والاجتماعية, (تونس, ٢٠٠٩), ص ٥٩٣.

(٢) الهادي التيمومي, "صغار الكسبة في البلاد التونسية: الحرفيون والتجار (العشرينات- ستينات القرن العشرين)", في المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي, المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة), (تونس, ١٩٩٩), ص ص ٤٦٩- ٤٧٠.

(٣) محمود فروة, المصدر السابق, ص ص ٥٤١- ٥٤٢.

(٤) الهادي التيمومي, نقابة رجال الأعمال التونسيين, صراع طبقات... أو صراع حوارات, دار محمد علي الحامي, (صفاقس, ٢٠١٥), ص ٤٣.

(5) Fayçal Chérif, La Tunisie dans la tourmente de la Seconde Guerre mondiale 1938- 1943, Centre de Publication Universitaire, (Tunis, 2014), P. 259

(6) الباتيندة هي رخصة أو اجازة لمزاولة مهنة التجارة.

(7) Annuaire Statistique de la Tunisie, Année 1953, P. 130.

(8) Institut Supérieur d'Histoire du Mouvement National, Archives de la Résidence à Nantes, Bobine R 648, Carton 2468, Dossier 1, rapport 17/ 2/ 1940, Folio 53

(9) Fonds du Quai d'Orsay (Archives du Ministère des Affaires Etrangères), Bobine G 106, Carton 32, rapport 15/ 12/ 1944, Folio 17

(١٠) الهادي التيمومي, نقابة رجال الأعمال التونسيين ..., ص ص ٤٤- ٤٦.

(11) Annuaire Statistique de la Tunisie, Année 1953, P. 154

(١٢) رجاء الدلالي, الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة طور النشأة واثبات الذات ١٩٤٣- ١٩٥٥, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية, جامعة تونس, (تونس, ٢٠٠٧), ص ٢٧.

(١٣) ضريبة فرضتها الإدارة على أصحاب سيارات نقل الركاب والبضائع.

(١٤) ضريبة تم إقرارها سنة ١٩٤٨, وتتمثل في إلزام كل تاجر أو حرفي بدفع ١% على كل معاملة يقوم بها.

(١٥) الهادي التيمومي, نقابة رجال الأعمال التونسيين ..., ص ٤٥.

(16)Annuaire Statistique de la Tunisie, Année 1940 à 1946, P. 160

(١٧) خميس العرفاوي, النخب الإقتصادية التونسية في عهد الإستعمار الفرنسي: الحجرة التجارية الأهلية مثالا (١٩٣٠- ١٩٥٦), شهادة الكفاءة في البحث, كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية, جامعة تونس الأولى, (تونس, ١٩٩٣), ص ١١٢.

(18) Annuaire Statistique de la Tunisie, Année 1947, P. 166.

(١٩) خميس العرفاوي, المصدر السابق, ص ص ١٠٨- ١٠٩.

(٢٠) محمود فروة, التجارة والتجار في تونس ...., ص ٥٧٧.

(٢١)كنا قد ذكرنا سابقاً بأنّ هذا القطاع شهد تراجعاً منذ أزمة ١٩٢٩, فقد أحدث ضيق السوق الخارجية تدهوراً حاداً في هذا القطاع؛ وذلك في أثناء المدة ١٩٣١ و ١٩٣٦, فقد نزلت القيمة الإجمالية للتجارة الخارجية للبلاد التونسية من ٢,١٠٧,٤٥٥,٠٠٠ فرنك سنة ١٩٣٠ إلى حدود ١,٨٧٢,٥٢٤,٠٠٠ فرنك سنة ١٩٣١ ثم إلى حدود ١,٠١٣,٦٠٨,٠٠٠ سنة ١٩٣٦

Hassen Annabi, La crise de 1929 et ses conséquences en Tunisie, certificat d'aptitude à la recherché, faculté des lettres, Université de Tunis, (Tunis, 1975), P. 84; Jules Lepidi, Le mouvement des prix en Tunisie de 1938 à 1947, in, BULLETIN ECONOMIQUE ET SOCIAL DE LA TUNISIE, 4 trim, 1947. P. 35

(٢٢) عبد السلام بن حميدة, المصدر السابق, ص ٢٠.

(23) Annuaire Statistique de la Tunisie, Année 1947, P. 125.

(24) Jules Lepidi, Evolution de la situation économique en Tunisie de 1938 à 1947, in, BULLETIN ECONOMIQUE ET SOCIAL DE LA TUNISIE, No 11, Décembre, 1947, P. 17

(25) Jean Vibert, Eléments Monétaires de l'équilibre général, in, BULLETIN ECONOMIQUE ET SOCIAL DE LA TUNISIE, No 107, Décembre, 1955, PP. 76- 78

(26)Résidence Générale de France en Tunisie, 70 ans de Protectorat Français en Tunisie, Imp, Officielle, Tunis, Octobre 1952, P, 123

(٢٧) محمود فروة, مدخل لتفسير آليات السيطرة الاستعمارية على زيت الزيتون "أحد أعظم مكاسب البلاد التونسية", ج ٢, مجلة روافد، العدد (١٦)، المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة, (تونس، ٢٠١١), ص ٩٤.

(٢٨) نور الدّين الدُقي وآخرون, المجتمع التونسي والإستغلال .. ص ٦٢.

(29) Les Archives Nationales de la Tunisie, Série M 1, Carton 1, Dossier 6, Folio 314

(٣٠) محمود فروة, مدخل لتفسير آليات السيطرة الاستعمارية على زيت الزيتون ..., ص ٩٨.

(٣١) عبد المجيد بلهادي, تونس والهيمنة الاقتصادية زمن الاستعمار, منشورات المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر, (تونس, ٢٠١٦), ص ١٢٦.

(32) Fayçal Chérif, Op. Cit., P. 263.

(٣٣) محمود فروة, مدخل لتفسير آليات السيطرة الاستعمارية على زيت الزيتون ..., ص ٩٦.

(٣٤) عبد المجيد بلهادي, المصدر السابق, ص ١٢٤.

(35) F.R.U.S, Vol III, 1940, The Ambassador in United Kingdom (Kennedy) to Secretary of State, Doc 90, 19 March 1940, P. 111

(36) محمود فروة, مدخل لتفسير آليات السيطرة الاستعمارية على زيت الزيتون ..., ص ص ٩٧- ٩٨.

(37) Fayçal Chérif, Op. Cit., P. 262.

(38) Annuaire Statistique de la Tunisie, Année 1947, P. 128.

(39) Fayçal Chérif, Op. Cit., P. 262.

(٤٠) محمود فروة, مدخل لتفسير آليات السيطرة الاستعمارية على زيت الزيتون ...., ص ٩٦.

(41) Ahmed Kassab, Histoire de la Tunisie: L'époque contemporaine, Ed. Société Tunisienne de Diffusion, (Tunis, 1976), P. 261

(42) Annuaire Statistique de la Tunisie, Année 1940 à 1946, P. 141.

(43) Annuaire Statistique de la Tunisie, Année 1940 à 1946, P. 142.

(44) Annuaire Statistique de la Tunisie, Année 1940 à 1946, P. 143.

(٤٥) محمد الصافي, الحركات التحررية, أشكال الكفاح السياسي والمسلح, (الدار البيضاء, ٢٠١٧), ص ٣٥.

(٤٦) احمد القصاب, المصدر السابق, ص ٢٦٠.

(47) Fonds du Quai d'Orsay (Archives du Ministère des Affaires Etrangères), Bobine 438, Dossier 1, rapport 26/ 6/ 1940, Folio 3

(48) Résidence Générale de France en Tunisie, 70 ans de Protectorat Français en Tunisie, Imp, Officielle, Tunis, Octobre 1952, P, 123

(٤٩) عبد الكريم العلاقي, القسم التونسي للمجلس الكبير للبلاد التونسية غداة الحرب العالمية الثانية, في الندوة الدولية الخامسة حول: البلاد التونسية في فترة ما بعد الحرب (١٩٤٥– ١٩٥٠), منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية, (تونس, ١٩٩١), ص ص ٢٦٢– ٢٦٣.

قائمة المصادر

1. Mahmoud Farwa, Trade and Merchants in Tunisia during the French Protectorate 1881-1956, Publications of the Faculty of Humanities and Social Sciences, (Tunisia, 2009), p. 593.
2. Al-Hadi Al-Taymoumi, “Small earners in the Tunisian country: craftsmen and merchants (the twenties-sixties of the twentieth century)”, in The Disappeared in Tunisia’s Social History, the Tunisian Academy of Sciences, Letters and Arts (House of Wisdom), (Tunisia, 1999), pg. 469- 470.
3. Al-Hadi Al-Taimoumi, The Tunisian Businessmen Syndicate, Class Conflict...or Dialogue Conflict, Dar Muhammad Ali Al-Hami, (Sfax, 2015), p. 43.
4. Al-Hadi Al-Taymoumi, Syndicate of Tunisian Businessmen .., pp. 44-46.
5. Patinda is a license or permit to practice the trade profession.
6. Rajaa Al-Dalali, The Tunisian Federation of Industry and Commerce, the phase of its emergence and self-affirmation 1943-1955, unpublished master's thesis, Faculty of Humanities and Social Sciences, University of Tunis, (Tunisia, 2007), p. 27.
7. A tax imposed by the administration on the owners of vehicles transporting passengers and goods.

8. A tax that was approved in 1948, and it is represented in obligating every trader or craftsman to pay 1% on every transaction that he performs.
9. Al-Hadi Al-Taymoumi, Syndicate of Tunisian Businessmen .., p. 45.
10. Khamis Arfaoui, Tunisian Economic Elites during the French Colonial Era: The Private Chamber of Commerce as an Example (1930-1956), Certificate of Proficiency in Research, Faculty of Humanities and Social Sciences, First University of Tunis, (Tunisia, 1993), p. 112.
11. Mahmoud Farwa, Commerce and Merchants in Tunisia ..., pg. 577.
12. We had previously mentioned that this sector has witnessed a decline since the crisis of 1929, as the narrowness of the foreign market caused a sharp decline in this sector; And that during the period 1931 and 1936, the total value of foreign trade for the Tunisian country decreased from 2,107,455,000 francs in 1930 to the limits of 1,872,524,000 francs in 1931 and then to the limits of 1,013,608,000 francs in 1936
13. Mahmoud Farwa, An Introduction to the Interpretation of the Mechanisms of Colonial Control of Olive Oil, "One of the Greatest Gains of the Tunisian Country," Part 2, Rawafed Magazine, Issue (16), Higher Institute for the History of the National Movement, University of Manouba, (Tunisia, 2011), p. 94.
14. Noureddine Dokki and others, Tunisian society and exploitation, p. 62.
15. Mahmoud Farwa, an introduction to explaining the mechanisms of colonial control over olive oil, p. 98.
16. Abdel Majid Belhadi, Tunisia and Economic Hegemony at the Time of Colonialism, Publications of the Higher Institute of Contemporary History of Tunisia, (Tunisia, 2016), p. 126.
17. Mahmoud Farwa, an introduction to explaining the mechanisms of colonial control over olive oil, p. 96.
18. Mahmoud Farwa, an introduction to explaining the mechanisms of colonial control over olive oil .., pp. 97-98.
19. Mahmoud Farwa, An Introduction to Explaining the Mechanisms of Colonial Control of Olive Oil ..., pg. 96.
20. Mohamed El-Safi, Liberal Movements, Forms of Political and Armed Struggle, (Casablanca, 2017), p. 35.
21. Abd al-Karim al-Allaqi, the Tunisian section of the Grand Council of Tunisia after the Second World War, in the Fifth International Symposium on: The Tunisian Country in the Post-War Period (1945-1950), Publications of the Higher Institute for the History of the National Movement, (Tunisia, 1991), p. pp. 262-263.

المصادر الاجنبية

1. Fayçal Chérif, La Tunisie dans la tourmente de la Seconde Guerre mondiale 1938- 1943, Centre de Publication Universitaire, (Tunis, 2014), P. 259

2. Annuaire Statistique de la Tunisie, Année 1953, P. 130.
3. lnstitut Supérieur d'Histoire du Mouvement National, Archives de la Résidence à Nantes, Bobine R 648, Carton 2468, Dossier 1, rapport 17/ 2/ 1940, Folio 53
4. Fonds du Quai d'Orsay (Archives du Ministère des Affaires Etrangères), Bobine G 106, Carton 32, rapport 15/ 12/ 1944, Folio 17
5. Annuaire Statistique de la Tunisie, Année 1953, P. 154
6. Annuaire Statistique de la Tunisie, Année 1940 à 1946, P. 160
7. Annuaire Statistique de la Tunisie, Année 1947, P. 166.
8. Hassen Annabi, La crise de 1929 et ses conséquences en Tunisie, certificat d'aptitude à la recherché, faculté des lettres, Université de Tunis, (Tunis, 1975), P. 84; Jules Lepidi, Le mouvement des prix en Tunisie de 1938 à 1947, in, BULLETIN ECONOMIQUE ET SOCIAL DE LA TUNISIE, 4 trim, 1947. P. 35
9. Annuaire Statistique de la Tunisie, Année 1947, P. 125.
10. Jules Lepidi, Evolution de la situation économique en Tunisie de 1938 à 1947, in, BULLETIN ECONOMIQUE ET SOCIAL DE LA TUNISIE, No 11, Décembre, 1947, P. 17
11. Jean Vibert, Eléments Monétaires de l'équilibre général, in, BULLETIN ECONOMIQUE ET SOCIAL DE LA TUNISIE, No 107, Décembre, 1955, PP. 76- 78
12. Résidence Générale de France en Tunisie, 70 ans de Protectorat Français en Tunisie, Imp, Officielle, Tunis, Octobre 1952, P, 123
13. Les Archives Nationales de la Tunisie, Série M 1, Carton 1, Dossier 6, Folio 314
14. Fayçal Chérif, Op. Cit., P. 263.
15. F.R.U.S, Vol III, 1940, The Ambassador in United Kingdom (Kennedy) to Secretary of State, Doc 90, 19 March 1940, P. 111
16. Fayçal Chérif, Op. Cit., P. 262.
17. Annuaire Statistique de la Tunisie, Année 1947, P. 128.
18. Fayçal Chérif, Op. Cit., P. 262.
19. Ahmed Kassab, Histoire de la Tunisie: L'époque contemporaine, Ed. Société Tunisienne de Diffusion, (Tunis, 1976), P. 261
20. Annuaire Statistique de la Tunisie, Année 1940 à 1946, P. 141.
21. Annuaire Statistique de la Tunisie, Année 1940 à 1946, P. 142.
22. Annuaire Statistique de la Tunisie, Année 1940 à 1946, P. 143.
23. Fonds du Quai d'Orsay (Archives du Ministère des Affaires Etrangères), Bobine 438, Dossier 1, rapport 26/ 6/ 1940, Folio 3
24. Résidence Générale de France en Tunisie, 70 ans de Protectorat Français en Tunisie, Imp, Officielle, Tunis, Octobre 1952, P, 123